أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الأول 2023م

وكالة الأبحاث والدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 6

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 6

3-2 القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 8

3-4 التضخم 9

3-5 القطاع الخارجي 9

4- القطاع المالي والمصرفي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 11

4-3 تطورات التقنية المصرفية 12

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2023م 13

1- الملخص التنفيذي

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 2.8 في المئة في عام 2023م ونسبة 3.0 في المئة في عام 2024م.

ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الأول من عام 2023م بمقدار2.1 في المئة ليصل متوسط الطلب إلى 101.6 مليون برميل في اليوم.

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3.1في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي.

تشير التقديرات السريعة للربع الأول من عام 2023م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاع بنسبة 3.9 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 5.8 في المئة ونسبة 4.9 في المئة على التوالي.

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الأول من عام 2023م ليسجل نموًا سنويًا بنسبة 5.6 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.4 في المئة.

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.5 مليون برميل يوميًا.

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 16.0 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 82.5 دولارًا.

سجّل إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.1 في المئة و28.8 في المئة على التوالي. ونتيجة لذلك، سجلت الميزانية خلال الفترة عجزًا مقداره 2.9 مليار ريال.

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.0 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.6 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق، وحقق كذلك ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.4 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2022م.

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2022م بنسبة 6.4 في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 342.4 مليار ريال.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (236.3 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,608.3 مليار ريال.

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

شهدت آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو الاقتصادي نتيجة التشديد الكبير والمتزامن للسياسة النقدية من قِبَل معظم البنوك المركزية، الذي بدأ يؤتي ثماره، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعًا. ونظرًا للآثار الجانبية التي طرأت على بعض البنوك في القطاع المالي، واستمرارية حالة عدم اليقين التي تكتنف آفاق الاقتصاد العالمي، راجع صندوق النقد الدولي توقعاته (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-أبريل 2023م) لنمو الناتج المحلي الإجمالي، موضحًا أن النمو العالمي من المتوقع أن يصل إلى أدنى مستوياته عند 2.8 في المئة في عام 2023م، وهو انخفاض بمقدار 0.1 في المئة عن توقعات تقرير يناير 2023م، ومن المتوقع أن ينمو بنحو 3.0 في المئة في عام 2024م. في المقابل، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 8.7 في المئة في عام 2022م إلى 7.0 في المئة في عام 2023م و4.9 في المئة في عام 2024م. ويعزى ذلك في معظم الحالات إلى التراجع في أسعار الطاقة والغذاء. كذلك تجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حققت نموًا متقدمًا، ومن المتوقع أن يستمر النمو خلال الفترة القادمة من العام 2023م و2024م بنحو 3.9 في المئة و 4.2 في المئة على التوالي، في حين يتركز التباطؤ في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما منطقة اليورو (0.8 في المئة) والمملكة المتحدة (0.3- في المئة) في عام 2023م (الرسم البياني رقم 1).

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

أشارت أوبك في تقريرها الصادر في شهر مايو من العام 2023م إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2023م بمقدار 2.1 في المئة على أساس سنوي ليصل الطلب إلى 101.6 مليون برميل في اليوم، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 4.5 في المئة ليستقر عند 56.1 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب من الصين خلال العام 2023م بنحو 0.8 مليون برميل في اليوم. ومن جانب العرض يشير تقرير أوبك إلى ارتفاع العرض العالمي من النفط في الربع الأول من عام 2023م بنحو 2.7 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 101.9 مليون برميل في اليوم، وذلك نتيجة ارتفاع العرض في سوائل الغاز الطبيعي والوقود غير التقليدي من إنتاج دول أوبك وإنتاج دول خارج أوبك بمقدار 3.1 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 2) .

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

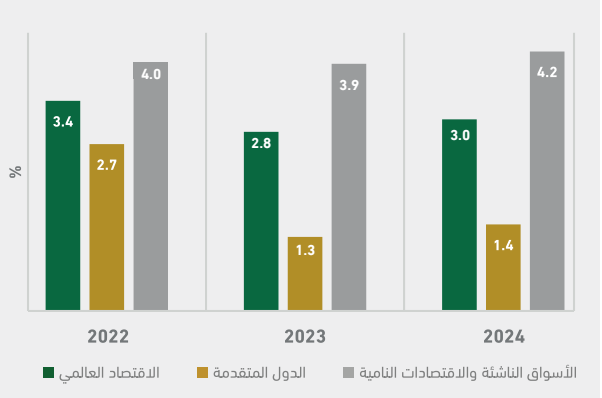

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2023م.

الرسم البياني رقم 2: وضع السوق العالمية للنفط

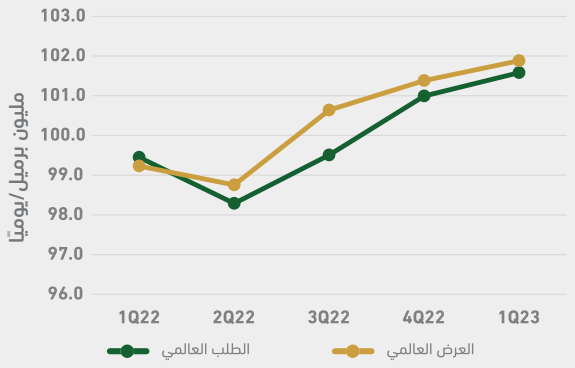

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل 2023م إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3.1 في المئة لعام 2023م، وهو نمو أعلى من المتوقع في التقرير السابق بمقدار 0.5 نقطة مئوية، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.1 في المئة في عام 2024م. كذلك جاءت توقعات البنك الدولي مقاربة لتوقعات صندوق النقد الدولي، إذ أشارت إلى نمو بمقدار 3.7 في المئة و2.3 في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي. أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يُتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة و2.3 في المئة في عام 2023م و2024م على التوالي (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز المنظمات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

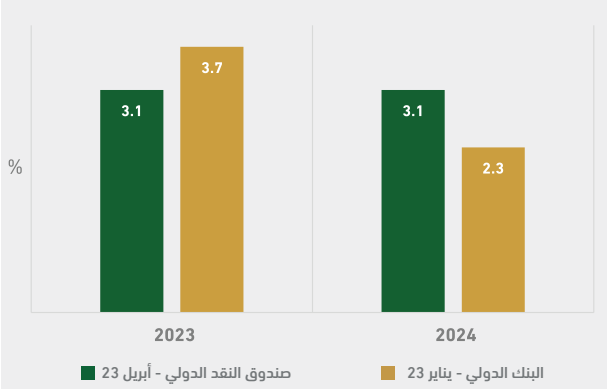

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقًا للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.9 في المئة، ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.8 في المئة وارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 4.9 في المئة بالإضافة إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 1.3 في المئة.

كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 5.5 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.6 في المئة. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة غير النفطية التي سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 6.2 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 2.6 في المئة، وكذلك ارتفعت الأنشطة النفطية بنحو 6.1 في المئة على أساس سنوي وسجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.4 في المئة. وسجلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنحو 2.9 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 22.9 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

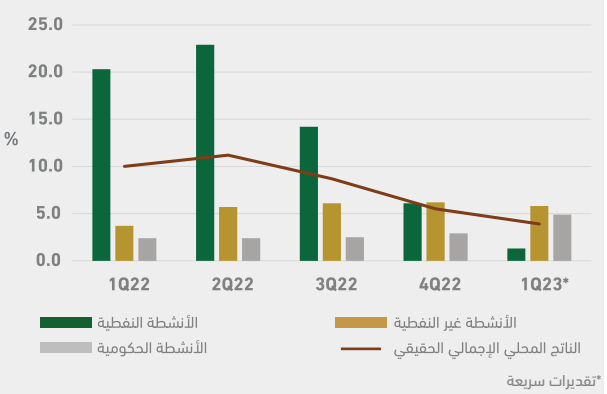

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الرابع من عام 2022م، حيث سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.1في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 18.7 في المئة، تلاه نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية بارتفاع سنوي نسبته 10.5 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 11.6 في المئة، ثم نشاط التعدين والتحجير بارتفاع سنوي نسبته 7.3 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 4.4 في المئة، تلاه نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بارتفاع سنوي نسبته 6.2 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 7.3 في المئة، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي نسبته 5.1 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.9 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

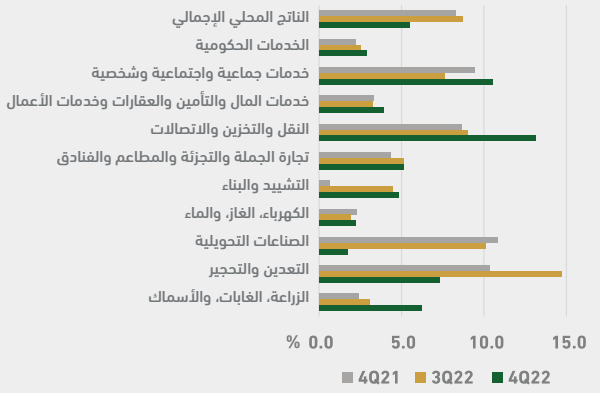

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الأول من عام 2023م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 5.6 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.4 في المئة. وقد سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 39.3 في المئة، وكذلك ارتفعت مبيعات نقاط البيع على أساس سنوي بنسبة 11.3 في المئة. وفي المقابل، سجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات والسحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.5 في المئة و1.2في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

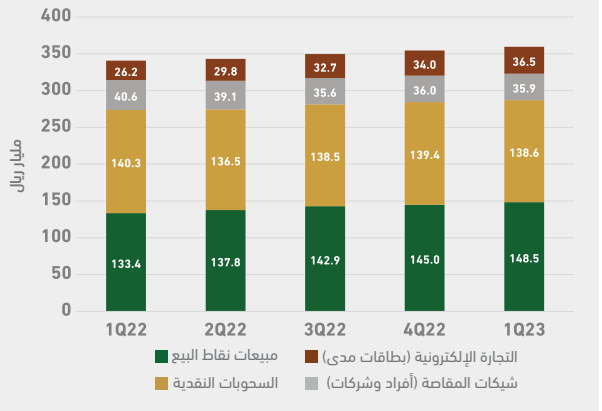

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الأول من عام 2023م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا إيجابيًا في المبيعات، ولكن في المقابل حققت مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة انخفاضًا في النمو على أساس سنوي على النحو التالي: الأجهزة الإلكترونية والكهربائية (7.7 في المئة)، والأثاث (5.8 في المئة)، والترفيه والثقافة (5.4 في المئة)، ومواد البناء والتعمير (10.0 في المئة)، والمجوهرات (1.0 في المئة) (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

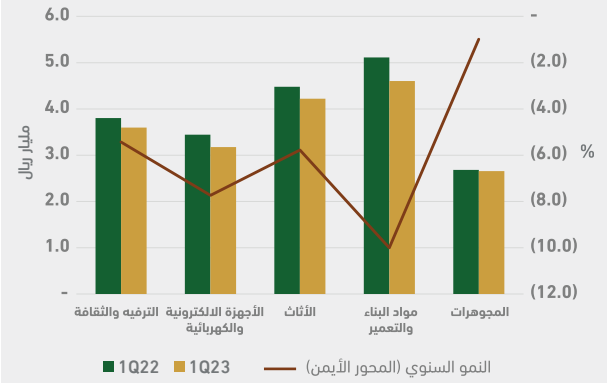

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.4 في المئة لتبلغ ما قيمته 40.3 مليار ريال، في حين سجّلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.0 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

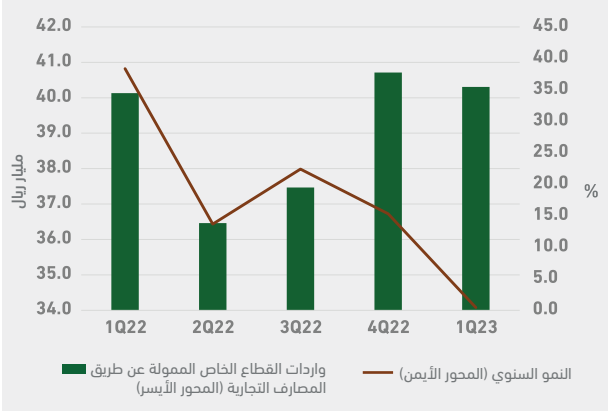

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2023م إلى ارتفاعه بنسبة 5.6 في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع نشاط الصناعة التحويلية ونشاط إمدادات الكهرباء والغاز، حيث بلغت نسب النمو 15.4 في المئة و8.3 في المئة على التوالي. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي انكماشًا ربعيًا نسبته 1.0 في المئة مدفوعًا بانخفاض نشاط إمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 14.5 في المئة ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.6في المئة، في حين سجل نشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.7 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

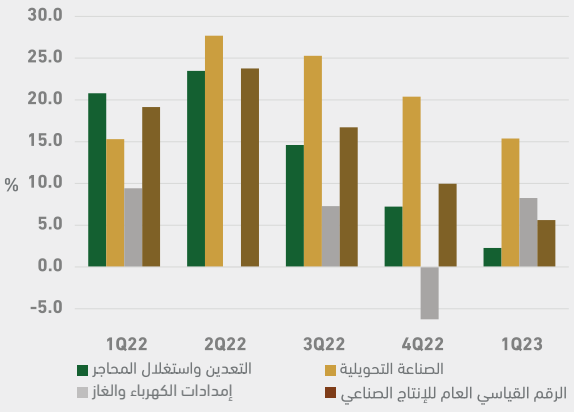

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة خلال الربع الأول من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 9.3 في المئة لتبلغ كمية المبيعات نحو 12.7 مليون طن، وسجّلت المبيعات أيضًا انخفاضًا ربعيًا بنسبة 7.3 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

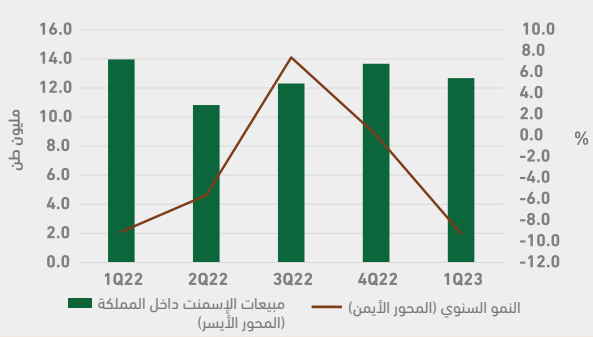

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 10.5 مليون برميل يوميًا، في حين سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.5 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الأول من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 16.0في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 82.5 دولارًا وسجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 8.5 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

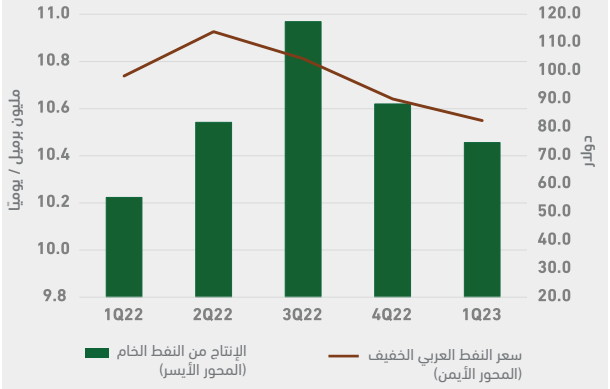

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 1.1 في المئة ليبلغ 280.9 مليار ريال، حيث سجلت الإيرادات النفطية 178.6 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 63.6 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، بلغت الإيرادات غير النفطية 102.3 مليار ريال، إذ شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 61.6 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الأول من عام 2023م بنسبة 28.8 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 283.9 مليار ريال، إذ سجلت النفقات الجارية

257.9 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 90.8 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 52.0 في المئة من النفقات الجارية. وفي المقابل، سجلت النفقات الرأسمالية 26.0 مليار ريال، حيث استحوذت على نسبة 9.2 في المئة من إجمالي النفقات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الأول من عام 2023م عجزًا مقداره 2.9 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

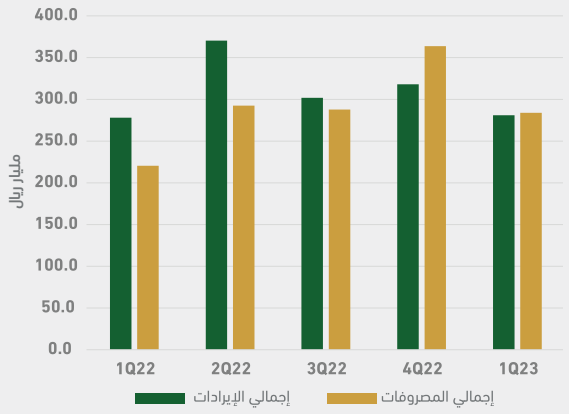

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 0.4 في المئة ليبلغ 962.3 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 618.5 مليار ريال (يمثل 64.3 في المئة) بارتفاع نسبته 6.8 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 343.8 مليار ريال (يمثل 35.7 في المئة) بانخفاض نسبته 9.4 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

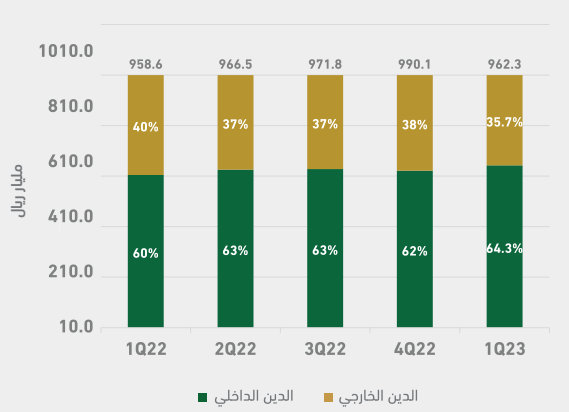

المصدر: وزارة المالية.

3-4 التضخم

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.0 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.4 في المئة. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.0 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 6.4 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 3.2 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الأول من عام 2023م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 2.0 في المئة (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

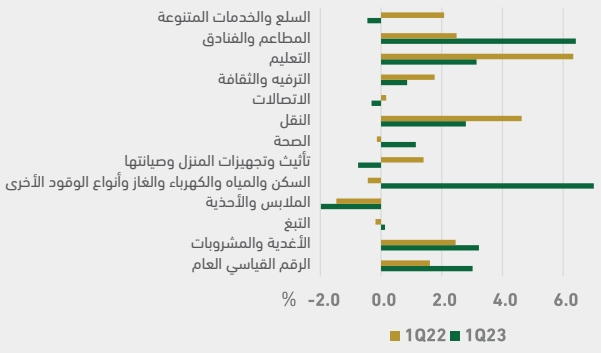

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 6.4 في المئة لتبلغ نحو 342.4 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 13.2في المئة لتبلغ 271.3مليار ريال، في حين انخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 13.6 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 71.1 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 79.2 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) مانسبته 17.6في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، سجلت قيمة

الواردات (سيف) في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 29.9 في المئة لتبلغ نحو 193.0مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

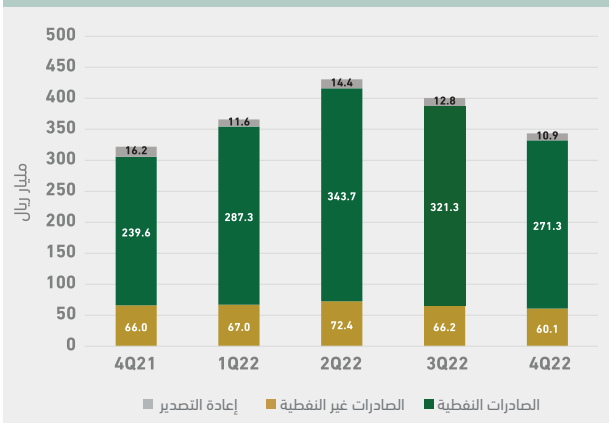

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2022م مقداره 74.1 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 77.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 112.0 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 108.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 157.9 مليار ريال نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6.7 في المئة لتبلغ 343.3 مليار ريال مقارنةً بحوالي 321.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م، على الرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 36.3 في المئة لتبلغ 185.5 مليار ريال مقارنة بنحو 136.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2021م. من ناحية أخرى، انخفض عجز حساب الخدمات في الربع الرابع من عام 2022م ليصل إلى 45.9 مليار ريال مقارنة بحوالي 77.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 10.5 في المئة ليصل إلى حوالي 38.7 مليار ريال مقابل 43.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كذلك انخفض ميزان الدخل الأولي بنسبة 93.7 في المئة ليبلغ 0.8 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022م مقارنة بحوالي 12.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام 2022م تدفقًا للخارج بقيمة 2.5 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا بقيمة 15.1 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 22.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بحوالي 7.2 مليار ريال. كذلك ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 51.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 76.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 30.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنحو 10.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 31.8 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022م مقابل انخفاض بمبلغ 38.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، إذ انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 35.9 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 37.7 مليار ريال على الرغم من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 1.8 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 37.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المالي والمصرفي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (236.3 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,608.3 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 4.5 في المئة (112.9مليار ريال) (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

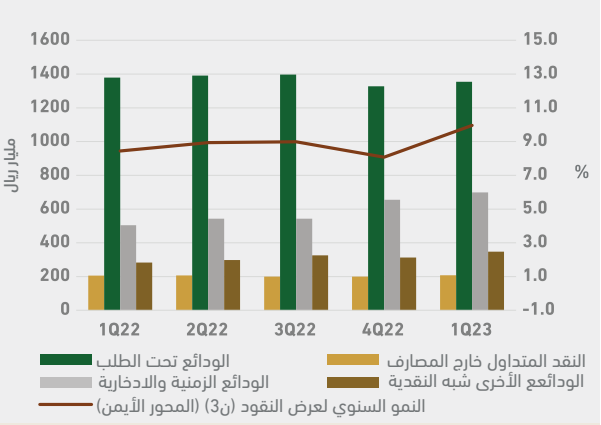

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئة (255.1 مليار ريال) ليبلغ 2,411.0 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.6 في المئة (61.9 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

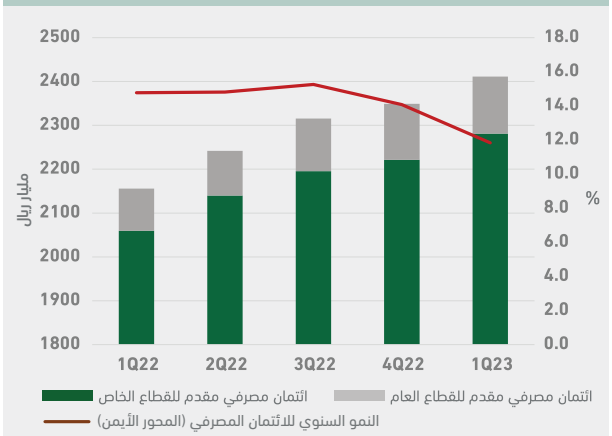

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.6 في المئة (100.4 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 29.3 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 2.6 في المئة (11.4 مليار ريال)، حيث شكل ما نسبته 18.6في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

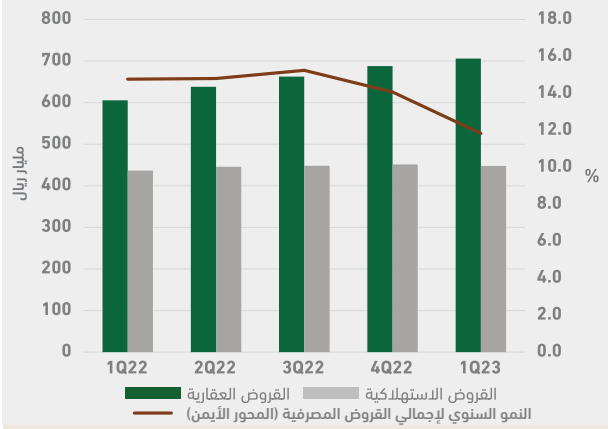

المصدر: البنك المركزي السعودي.

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا سنويًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الرابع من عام 2022م بنسبة 33.0 في المئة ليصل إلى ما يقارب 13.2 مليار ريال، وسجلت كذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.0في المئة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 49.0 في المئة، وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 30.5 في المئة، في حين انخفض إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 39.8 في المئة (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

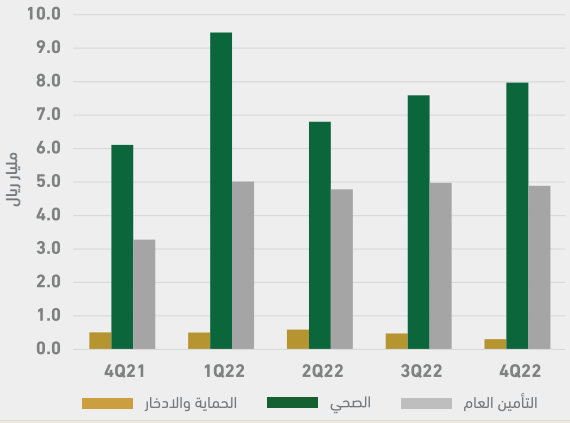

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الرابع من عام 2022م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 10.8في المئة ليصل إلى 75.4 مليار ريال، وسجّل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 2.1 في المئة. وحقق التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 9.3 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 3.1 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

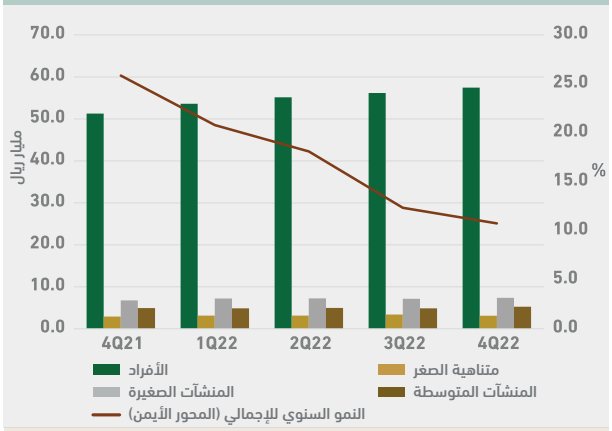

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الأول من عام 2023م انخفاضًا سنويًا نسبته 19.1 في المئة ليبلغ 10,590.1 نقطة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 1.1 في المئة. وكذلك سجل عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 22.4 في المئة ليبلغ حوالي 10.0 مليار سهم، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 4.7 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 50.3 في المئة لتبلغ حوالي 269.7 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا ربعيًا نسبته 12.2 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

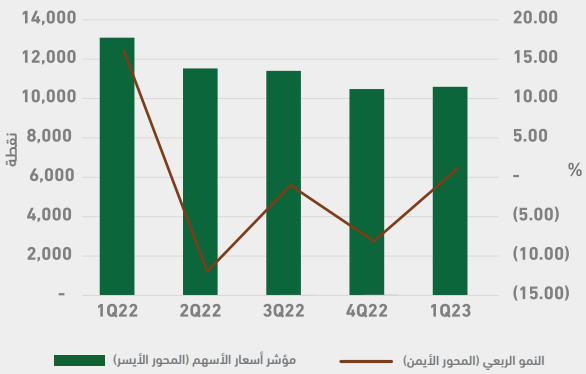

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

في المقابل، سجلت سوق الصكوك والسندات في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 75.8 في المئة، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 7.0 مليار ريال. وسجل مؤشر سوق الصكوك والسندات ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.6في المئة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 944.7 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 4.5 في المئة لتبلغ 12,023.9 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,779.8 مليار ريال، بارتفاع نسبته 17.1في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,468.1مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,311.7 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 8,791.2 مليار ريال، بانخفاض نسبته 10.7 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2023م ما يقارب 383.3 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية قدره 138.6 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,041.7 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 148.5مليار ريال. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.2 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 43.6 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.6 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الأول من عام 2023م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 330.7 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 73.3 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 269.1 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 35.9 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 61.6 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 37.4 مليار ريال.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الأول 2023م

انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية من خلال أنشطة مختلفة تهدف إلى دعم القطاع الخاص وجذب المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، فقد تم الترخيص خلال الربع الأول من عام 2023م لشركة في مجال التمويل الجماعي بالدين، وشركة في مجال التمويل الاستهلاكي المصغر، وشركة في مجال الوساطة الرقمية، ليصبح عدد شركات التقنية المالية المرخص لها خلال الربع الأول من عام 2023م ثلاث شركات.

كذلك، أطلق البنك المركزي معمل المصرفية المفتوحة في الربع الأول من عام 2023م، لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة. كذلك تم التصريح لشركة تقنية مالية لممارسة الأعمال في البيئة التجريبية في مجال نشاط الدفع الآجل.

WWW.SAMA.GOV.SA